

دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي و الميزان التجاري
الجزائري خلال الفترة (1970-2013)

أ. دوحه سلمى جامعة محمد خيضر - بسكرة
د. حساني رقية جامعة محمد خيضر - بسكرة

Abstract :

ملخص :

The purpose of this study is to clarify the existing relationship between changes in the exchange rate and the trade balance, as well as highlighting the exchange rate special effects reduce the value of local currency and its role in reducing the deficit in the balance of trade policy, through the formulation of the standard model of the impact of fluctuations in exchange Algerian dinar exchange rate against the the US dollar on the trade balance during the period from January 1990 until December 2013.

Key words: Algerian dinar, the balance of trade, the exchange rate of the dinar against the dollar

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و الميزان التجاري، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 على غاية ديسمبر 2013.

الكلمات المفتاحية: الدينار الجزائري، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

مقدمة:

قامت العديد من الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة ، ومن بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية هو العمل على إكساب العملة المحلية قيمتها الحقيقية من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر

صرف الدينار الجزائري، وسنحاول من خلال هذه الدراسة دراسة تأثير سياسات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري الجزائري. وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:
ما هو أثر التغيرات في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري؟
وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المحاور التالية:

1-تطور سياسة الصرف في الجزائر : تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990، ولم يشكل سعر الصرف المستقر في تلك الفترة عائقاً طالما كان خاضعاً للرقابة، حيث أدت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعمليات الصعبة ليست لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجياً عن الواقع الاقتصادي، دفعت هذه الوضعية إلى إتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على قواعد اقتصاد السوق.

1-1 نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري : لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، وفي ما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري:

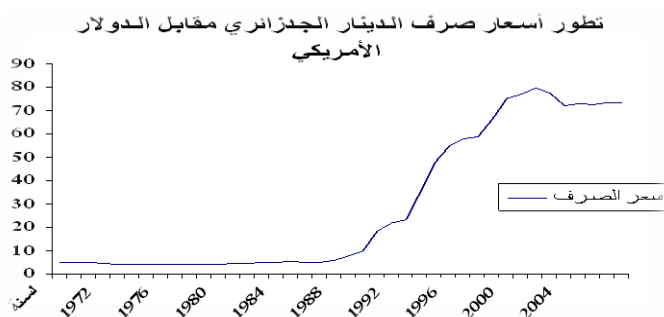
أولاً : نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973) : أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، تعويضاً عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيراً باتفاقية بروتن وودز، والجزائر بصفتها عضواً في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتاً من الذهب، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1 دج=1 فرنك فرنسي¹، واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في الانخفاض، وأصبح 1 دج= 1.25 فرنك فرنسي في الفترة (أوت 1969 - ديسمبر 1973)، ولقد رافق تدهور العملة

الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبط هذه الفترة بانهييار نظام بروتن وودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعمومة، وأدى ذلك إلى قيام الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار.²

ثانيا : نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987) : بعد انهيار نظام بروتن وودز، وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي ، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطى كل عملة وزنا محددا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار³، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية.

ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام للواردات، فإن سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، من هنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي، كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة ، مما أدى إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية وهذا منافى للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة.⁴

الشكل رقم(01): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي⁵



نلاحظ

من خلال الشكل أن التحول التدريجي للدينار بدأ كشكل ملحوظ من سنة 1987 وذلك نتيجة التحويلات المتتالية للدينار الجزائري، و تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% و توالى بعد ذلك تخفيضات الدينار بغية التوجه إلى سعر الصرف التوازني، بالإضافة إلى ضغوطات المنظمات الدولية ، حيث استجابت الجزائر إلى طلب التخفيض التدريجي للدينار .

ثالثا: توسع سوق الصرف الموازي : يعتمد حجم السوق الموازي للصرف على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي، حيث تزايد الطلب على الصرف الأجنبي مع بداية الثمانينات نتيجة لتزايد الطلب على الواردات ، وخاصة تلك الواردات غير المرفقة بحق الصرف، ما أدى إلى اللجوء إلى السوق الموازية للصرف إضافة إلى توجه العمال المهاجرين في فرنسا إلى تحويل أموالهم عن طريق الأسواق غير الرسمية بدلا من الحوالات أو عن طريق البنوك⁶.

الجدول رقم (01): تطوّر سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الفرنك الفرنسي للفترة (1970-1987)⁷

الوحدة :دج/فرنك فرنسي

السنة	1970	1974	1977	1980	1985	1986	1987
سعر الصرف الرسمي	1.0	1.1	1.3	0.62	0.64	0.71	0.80
سعر الصرف الموازي	1.0	1.4	1.5	2.0	3.0	4.0	4.0

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(01) أن بداية ظهور السوق الموازي في الجزائر كانت في منتصف السبعينات وذلك راجع للطلب المتزايد على العملة الصعبة، كما أن الفجوة بين سعر الصرف الموازي وغير الرسمي ازدادت شيئا فشيئا ابتداء في الثمانينات وهذا راجع لزيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق، وبالتالي أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمه الحقيقية إلى ارتفاع قيمة السلع والخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع والخدمات الأجنبية مما جعل المستهلك المحلي يفضل السلع المستوردة على السلع المحلية.

يمكن تفسير أسباب هذا الارتفاع إلى:

-الأزمة البترولية لسنة 1986 وما انجر عنها من تخفيض الصادرات التي تعتمد بشكل كبير على الثروة البترولية، وزيادة في المقابل قيمة الواردات.

-زيادة الطلب على العملة الصعبة خاصة في المناسبات الوطنية والأعياد الدينية: كأعياد نهاية السنة، الحج، العمرة،... الخ. فهذه الزيادة توافقها قلة العرض بالتالي الطلب العملة الصعبة يرتفع. نخلص أن سعر الصرف الموازي يعتبر كمؤشر لمعرفة درجة الانحراف في قيمة الدينار الجزائري، وكذلك سعة التخفيض الواجب إجراؤه من أجل تقليص الفارق بين السعرين إلى أقل من 25% حسب اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي .

رابعا: مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتخفيضات المتتالية للدينار: تزامنا مع أزمة 1986 وانخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، نتج عن كل ذلك تراجع في السيولة النقدية ، وبدأ الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق ، وأمام الصعوبات الخارجية التي تواجه الجزائر طالب الدائنين الخارجيين معايير لتثبيت الدينار الجزائري، إضافة إلى ضغوطات المنظمات الدولية⁸،

فبعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وعقد العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والتي من بينها إبرام اتفاق ستاند باي 1994، واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 استجابة الجزائر إلى طلب تخفيض الدينار وفقا لمنهج المرونات ، وعليه انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% وتوالت بعد ذلك تخفيضات الدينار بغية التوجه إلى سعر الصرف التوازني سعيا لتحقيق التوازن الخارجي كما تم تخفيض الدينار ب 7.3% في مارس 1994، و 40.17% في أبريل 1994 وبلغت قيمة التخفيضات 47.47% خلال شهرين.

إلى جانب رفع القيود المفروضة على المؤسسات ، كما تم إلغاء نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية واستبداله بنظام الموازنات بالعملة الصعبة من خلال إعداد الموازنات وفقا لاحتياجات كل مؤسسة.⁹ والجدول التالي يوضح التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري مقابل الدولار في الفترة (1989-1998)

الجدول رقم (02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي خلال فترة التخفيضات ومعدلات التخفيض (1989-1998)¹⁰

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	
60.70	59.30	56.21	52.18	43.08	24.08	22.78	21.37	12.99	8.05	سعر صرف دج/\$
2.36	5.5	7.8	21.1	78.9	5.70	6.60	75.2	51.5	,	نسبة التخفيض السنوي %

فالتخفيض حتمية أملتھا الظروف الداخلية للاقتصاد الجزائري و قوة ضغوط المنظمات المالية والنقدية الدولية، حيث اعتبر أحد الشروط الأساسية من أجل الوصول إلى إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية،

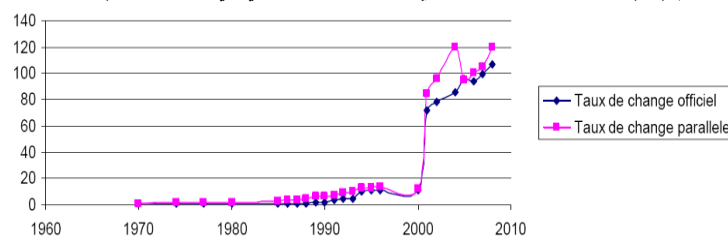
ونتيجة لتطبيق سياسات التعديل الهيكلي والتخفيضات المطبقة من خلالها، تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، إلى جانب إتاحة الصرف لمختلف المؤسسات عن طريق السوق الرسمية، بالإضافة إلى إعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين، ما أدى إلى تراجع الطلب على الصرف الأجنبي في السوق الموازية، ونتج عن ذلك تملك الأشخاص كمية من العملات الصعبة ما زاد من تفعيل السوق الموازية كون أسعارها تكون مرتفعة مقارنة بالسوق الرسمية¹¹، حيث أن الدينار الجزائري كان يخضع لنظام التعويم المدار منذ 1996، والذي يتميز بتدخل السلطات النقدية في تغيرات العرض و الطلب على العملات الأجنبية من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية¹².

ولكن رغم الآثار السلبية لسياسة تحرير سعر الصرف المعتمدة و التي لم تحقق الهدف الرئيسي والمتمثل في تشجيع الصادرات و تقليص الواردات من أجل تسوية الخلل بالميزان التجاري، إلا أنها ساهمت في تقليص الفارق بين السعر الرسمي و الموازي وتشجيع التعامل بواسطة البنوك.

خامسا: التعزيز التدريجي للدينار الجزائري : إن دخول الأورو في المعاملات التجارية جانفي 2002 لم يؤثر في الفارق بين السعريين الرسمي والموازي، إلى جانب استمرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ديسمبر 2002 وجانفي 2003، ما عزز من التقارب النسبي للسعريين، حيث استفاد الدينار الجزائري من دخول الأورو كونه العملة المعتمدة في الاستيراد مقابل الدينار،

فالسبب الرئيسي وراء استفحال ظاهرة السوق الموازي للصرف في الجزائر كان نتيجة الرقابة المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي بالإضافة إلى عدم اعتماد مكاتب الصرف ما أدى إلا امتداد السوق غير الرسمي في والتي تسيطر على 40٪ من كتلة العملة.¹³ والشكل الموالي يوضح تطور سعر الصرف الموازي و سعر الصرف الرسمي في الجزائر (1988-2010)

الشكل رقم (02): تطور سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي في الجزائر الفترة (1988-2010)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدولين السابقين

لقد عرف سعر الصرف استقرارا ابتداء من سنة 2005 ، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية و الذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3 سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج ، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي. أما في السنوات :2007-2008-2009 فنلاحظ أن سعر الصرف الموازي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار .

الجدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار الأمريكي خلال الفترة (2004-2013)

1 دولار أمريكي	72.61	73.38	71.16	66.83	71.18	72.73	73.94	76.06	78.10	79.73
1 أورو	98.95	87.02	93.75	98.33	100.27	104.77	103.49	106.53	102.94	106.89

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2004-2013)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (03) أن الفجوة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل الأورو والدولار الأمريكي في مستمرة بالرغم من الفائض المسجل في الميزان التجاري للدولة في العشر سنوات الأخيرة، و هذا راجع إلى كون الفائض المسجل بالميزان راجع إلى تزايد الصادرات من المحروقات ، في حين نسبة الصادرات خارج المحروقات سجلت نسبة متواضعة لا تتجاوز نسبة 2%.

ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستوياته، وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار ، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، و أن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق و ذلك ابتداء من سنة 1994 في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي¹⁴.

و التساؤل المطروح هنا هو لماذا الاستمرار في تخفيض العملة إذا كان هذا لا يخدم تنافسية اقتصاد البلد؟

كون أكثر من 97% من الصادرات الجزائرية محروقات مسعرة بالدولار الأمريكي، ولا تتأثر بسعر الصرف بل نخضع لحصص منظمة الأوبك، أما بالنسبة للواردات فتترك الدينار في مستوياته المتدنية يعمل على ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات ويزيد من عجز المؤسسات ، مما يؤثر بدوره على أسعار الواردات.

1-2- نظام الرقابة على الصرف : بعدما تطرقنا لنظام الصرف في الجزائر سوف نتطرق لكيفية الرقابة عليه و دواعي هذه الرقابة، حيث

بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 وذلك بهدف:¹⁵

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار قصد الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية.
- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج.

-حماية الواردات من المنافسة نظراً لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني مع اعتبار أن الدينار غير قابل للتحويل .

ويقصد بالرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقاً للمصالح الوطنية، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من طرف الأشخاص المقيمين بالخارج، فإجراءات الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير الذي يسجل بين الحاجة إلى الاستيراد والموارد التي تسمح بالدفع. وتخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقيّة العالم¹⁶ أي أن الدولة تسعى من خلال فرضها للرقابة على الصرف إلى تحسين وترشيد استخدام ما هو متوفر لديها من العملات الصعبة وتوزيعها وفقاً للأولويات المحددة.

وتمكن عملية رقابة الدولة من ممارسة تأثير مباشر على عرض وطلب العملات الأجنبية، وعلى تحديد سعر صرف عملتها الوطنية، كما تهدف إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ومحاربة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وغالباً ما تطبق بهدف تجنب تخفيض العملة أو أن تفرض مصاحبة له بغية ضمان نجاح العملية وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، لكن هذه السياسة تحد من ممارسة نشاط الصرف، وبالتالي تساهم في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للصرف الأجنبي، ومن جهة أخرى إن الوضع سوف يتطور، نظراً لقلّة وندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزاً على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع من يرغب الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلاً من السوق الرسمي.¹⁷

2- تطور الميزان التجاري الجزائري : يرى بعض الاقتصاديين أن توازن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتمد أساساً على مداخل المحروقات التي تمثل 98% من الصادرات الوطنية، وقد أثبت هذا الرأي الأزمة الحاصلة في سنة 1986 حيث سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له في هذه الفترة مقارنة بالسنوات الماضية و هو ناتج عن تدهور في الميزان التجاري غير أن حقيقة الأمر تنافي ذلك حيث لم يسجل الميزان التجاري أي عجز بل فائض في اتجاه التناقص ويمكن القول

أن وجود العجز في ميزان المدفوعات راجع أساساً إلى العجز المسجل في الحساب الرأسمالي وليس في الحساب الجاري.

1-2- هيكل الصادرات والواردات الجزائرية

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات ومستوردات الدولة مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، وتسمى هذه العمليات بالعمليات المنظورة لكونها ملموسة مادياً. ومن خلال ما يأتي سنحاول تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري 1990 حتى 2013. والجدول التالي يوضح هيكل كل من الصادرات والواردات الجزائرية وكذا تطور الميزان التجاري الجزائري من (1990-2004) جدول رقم (04): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1990-2003)¹⁸

الوحدة: مليون دولار أمريكي

4178	8786	12964	1990
5468	6862	12330	1991
3200	8310	11510	1992
-6949	7990	10410	1993
-260	9150	8890	1994
-9075	10100	1025	1995
4120	9090	13210	1996
5690	8130	13820	1997
1510	8630	10140	1998
3360	8960	12320	1999
12300	9350	21650	2000
9610	9480	19090	2001
6700	12010	18710	2002
11140	13320	24460	2003

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى، إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية، ويظهر

الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري، ففي سنة 1994 سجل الميزان التجاري عجزاً بقيمة 260 مليون دولار وبلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 97.2٪، وفي هذه السنة تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17٪، وكما هو مبين في النظرية الاقتصادية، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض المستوردات وبالتالي تصحيح العجز في الميزان التجاري في المدى الطويل بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنة مع السلع المحلية، والجدول السابق يبين ذلك حيث تدهور وضع الميزان التجاري في المدى القصير و سجلت سنة 1995 عجزاً كذلك، لكن تحسنت وضعية الميزان التجاري في الأجل الطويل.

استفادت الجزائر سنة 1995 في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته 116928 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مدته ثلاثة سنوات ساعد على إعادة التحسن إلى الميزان التجاري، كذلك ساعد ارتفاع أسعار البترول وتحسن قيمة الدولار في تحقيق إنتعاش الميزان التجاري، نتيجة زيادة عائدات الصادرات من المحروقات. والجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2003-2013).

الجدول رقم (05): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2003-2013)

الوحدة: مليون دولار

الصادرات من المحروقات	23990	31550	45590	53610	59610	77190	44420	56120	71660	70590	32820
سعر البرميل من البترول	28.96	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25	80.15	112.94	111.05	108.6
الصادرات خارج المحروقات	470	660	740	1130	980	1400	770	970	1220	1220	680
الصادرات الكلية	24460	32220	46330	54740	60590	78590	08451	57090	09728	07471	64430

حصة الصادرات خارج المحروقات	%1.92	%2.04	%1.59	%2.06	%1.61	%1.78	%1.70	%1.69	%1.67	%1.70	%2.02
حصة الصادرات من المحروقات	%98.07	%97.92	%98.40	%97.93	%98.38	%98.21	%98.29	%98.30	%98.32	%98.30	%97.97
الواردات	-13320	-17950	-19860	-20680	-26350	0807-3	-37400	-38890	0396-4	51570-	55020-
الميزان التجاري	11140	14270	26470	34060	34240	52040	7780	00182	25960	20170	9410

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013)

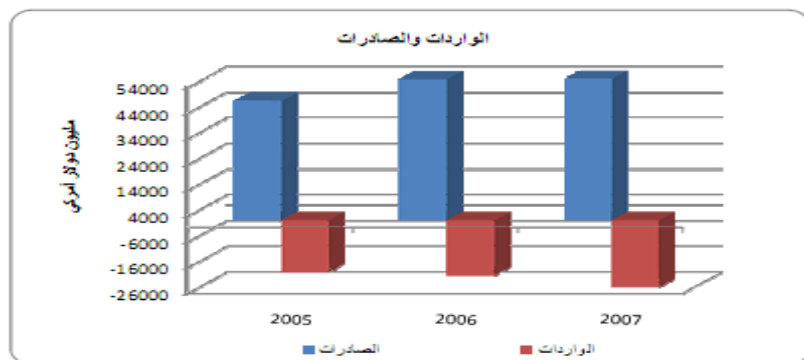
يتبين من خلال الجدول السابق أنه إذا تحدثنا عن الصادرات الجزائرية فإننا نعني قطاع المحروقات الذي بقي مهيمنًا بنسبة تتراوح ما بين (97%-98%) من الصادرات الإجمالية، مما يشكل تحدي كبير أمام السلطات الجزائرية للتحويل إلى اقتصاد ما وراء النفط. حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بقيت تمثل أهم مبيعات الجزائر وعززها على الخصوص ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 112.94 دولار للبرميل في عام 2011 مقابل 80.15 دولار في عام 2010 مما ساهم في ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات، وفي عام 2009 شهدت الصادرات الجزائرية تراجع كبير بسبب تراجع أسعار البترول إلى 62.25 دولار للبرميل بسبب الأزمة العالمية و تأثيرها على الطلب العالمي للنفط، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فقد بقيت تشكل نسبة متواضعة تتراوح بين (1.6%-3.2%) من الحجم الإجمالي للصادرات.

فالميزان التجاري الجزائري شهد تطورًا في الفترة (2003-2008) وهذا راجع لتطور الصادرات من المحروقات والارتفاع المستمر في أسعار النفط إلا أنه شهد تراجع ملحوظ في سنة 2009 وهذا راجع لتراجع الصادرات النفطية بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية و في سنة 2010 عاد التحسن للميزان التجاري بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي تأثيرات الأزمة العالمية.

ومن الضروري تطوير الإنتاج وترقية الصادرات خارج المحروقات من أجل مواجهة التزايد في حصيلة الواردات والتي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

والأشكال المالية تبين وضعية وتطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية من جويلية 2005 إلى غاية شهر أوت 2013.

الشكل رقم (03): تطور الصادرات و الواردات الجزائرية (2005-2007)



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

3- قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري: بعد تحليلنا في الجانب النظري لتطور سعر صرف الدينار الجزائري وكذا تطور رصيد الميزان التجاري بالجزائر ، سنحاول في هذا المحور دراسة علاقة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على الميزان التجاري وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة والوقوف على مدى استخدام سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر ، وكذا مدى تطابق حالة الاقتصاد الجزائري مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى تقليص العجز في الميزان التجاري، علما أن البيانات الإحصائية المتوفرة لدينا مقومة بالدولار الأمريكي، لذلك قمنا بالاختبار للتأكد من وجود علاقة في المدى الطويل بين التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي و التغيرات التي تحدث في رصيد الميزان التجاري، وذلك لأن معظم صادرات الجزائر يتم تحصيل إيراداتها بالدولار الأمريكي.

3-1- التعريف بمتغيرات النموذج و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يرتبط الميزان التجاري بعلاقة طردية مع سعر الصرف الاسمي حيث يعمل الارتفاع في سعر الصرف على انخفاض الأسعار المحلية وارتفاع الأسعار الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وزيادة الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات المحلية ومنه زيادة الصادرات. أولاً: الصياغة الرياضية للنموذج : بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل يمكن التعبير على الدالة بالصيغة التالية:

$$BC = f(TCN)$$

وبصيغة أخرى:

$$BC = \alpha + Btcn + \varepsilon$$

حيث:

BC: رصيد الميزان التجاري

α : الثابت

B: الميل الذي يحدد العلاقة بين المتغيرين.

TCN: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

ε : الخطأ العشوائي.

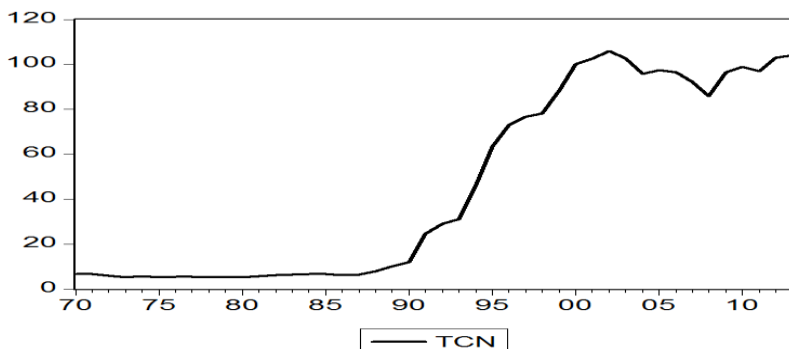
ثانيا : دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة و اختبار استقرار السلاسل الزمنية

أ- دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية المختارة : أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة 1970-2013 وهي مقيمة بالدينار الجزائري وبالأسعار الثابتة وذلك بالأرقام القياسية بأخذ سنة 2000 كسنة أساس، وهذه البيانات أخذت من صندوق النقد الدولي FMI، وبنك الجزائر، حيث تتمثل متغيرات الدراسة في:

- متغيرة سعر الصرف الاسمي TCN: وهو عدد الوحدات من الدينار مقابل دولار أمريكي واحد.

الشكل رقم (04): رسم بياني من مخرجات EVIEWS لتطور سعر الصرف الاسمي للدينار

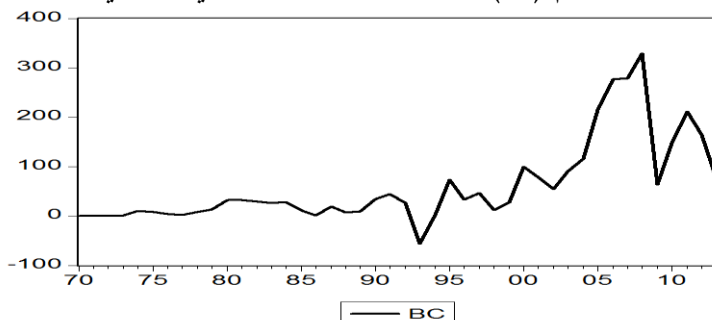
الجزائري من 1970-2013.



المصدر: إحصائيات FMI ، مخرجات Eviewse

1- متغيرة رصيد الميزان التجاري BC: عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الجزائرية.

الشكل رقم (05): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري



المصدر: إحصائيات بنك الجزائر ، مخرجات Eviewse

ب- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : لكي نتمكن من تقدير النموذج المقترح يجب أن تكون السلاسل الزمنية المختارة مستقرة، واختبار هذا الاستقرار سنستخدم الاختبارات التالية:

1-اختبار الجذر الأحادي Unit Roots: لإجراء اختبارات التكامل المتزامن يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ولأجل ذلك نستخدم اختبار جذر الوحدة للحكم على استقرار على هذه السلاسل، ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال فترة الدراسة ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين، وهما اختبار ديكي

فولر الموسع ADF واختبار Phillip- Perron (فيلب - بيرن 1988) لتحديد طول الفجوات الزمنية المناسبة سنستخدم معايير مثل: Akaike Info و Shwartz .

أ- اختبار ديكي فولر الموسع ADF: يبين الجدول التالي نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية لكل متغير من متغيرات النموذج.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية

المتغيرة	القيمة المحسوبة ADF	القيم عند مستويات المعنوية			النوع
		10%	5%	1%	
DBC	-7.854624	-3.191277	-3.520787	-4.192337	ساكنة بعد الفروق الأولى
DTCN	-3.907393	-2.933158	-2.604867	-3.596616	ساكنة بعد الفروق الأولى

تشير نتائج الجدول أن متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى (level)، ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول أي تحتوي على جذر الوحدة ، بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ، مما يعني أن السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن ، و يتضح من خلال الجدول أن احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم كما نلاحظ أن القيم المحسوبة أصغر

من الجدولية عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10%، ومنه نقوم برفض الفرض العدم H_0

، وقبول الفرضية البديلة H_1 ، حيث أن السلسلة الزمنية BC مستقرة عند الفرق الأول بحد ثابت

واتجاه عام، والسلسلة TCN مستقرة أيضا عند الفرق الأول بدون اتجاه عام و حد ثابت.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار PP لكل سلسلة زمنية

المتغيرة	القيمة المحسوبة ADF	القيم عند مستويات المعنوية			النوع
		10%	5%	1%	
DBC	-8.490251	-3.191277	-3.520787	-4.192333	ساكنة بعد الفروق الأولى
DTCN	-3.863029	-2.604867	-3.596616	-2.933158	ساكنة بعد الفروق الأولى

تشير نتائج الجدول رقم (07): أن متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى (level)، ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول أي تحتوي على جذر الوحدة ، بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، مما يعني أن السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن ، ويتضح من خلال الجدول أن احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم كما نلاحظ أن القيم المحسوبة أصغر من الجدولية عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10%، ومنه فإن كل من السلسلتين الزمئيتين BC و TCN تستقر عند الفرق الأول بحد ثابت و اتجاه عام.

تتسجم هذه النتائج مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، كما تتفق خاصية الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولى لكل من سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري مع الدراسات التطبيقية الأخرى، ومن ثم فنتائج دراسة الاستقرار تشير إلى أنه إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الحقيقية الأساسية وفي ظل التأكد أن جميع المتغيرات لها نفس درجة التكامل فسوف تقدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وصفا ملائما يربط بين القيم المشاهدة لهذه المتغيرات في الأجل القصير ومسارها التوازني في الأجل الطويل، فضلا عن ذلك فإن العلاقة التوازنية تعني أنه لا يمكن لأي من المتغيرات التحرك باستقلال عن الآخر، وهو ما ينقلنا إلى الخطوة التالية وهي إجراء اختبارات التكامل التي تختبر وجود علاقة توازنية طويلة لأجل بين المتغيرات الأساسية.

3-2- اختبار التكامل المتزامن : بما أن الشرط الأول للتكامل المشترك قد تحقق ، فإننا نقوم بتقدير

العلاقة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS ، إذ لابد من دراسة استقرارية البواقي عند المستوى بواسطة اختبار ADF .

أولا: اختبار استقرارية سلسلة البواقي

الجدول رقم (08): نتائج اختبار استقرارية سلسلة البواقي

النوع	القيم عند مستويات المعنوية		القيمة المحسوبة ADF	نموذج الدراسة
	1%	5%		
ساكنة عند الفرق الأول	-3.520787-4.192337	-3.191277	-7.777448	

بما أن قيمة ADF المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، ومنه نقوم برفض الفرض العدم وقبول الفرضية البديلة، حيث أن سلسلة البواقي مستقرة عند الفرق الأول بحد ثابت و اتجاه عام وعليه نستنتج بأنه توجد علاقة تكامل مشترك بين سلسلة رصيد الميزان التجاري و سلسلة سعر صرف الدولار.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرا نجر (Engle- Granger Test)

يبدأ اختبار انجل-جرا نجر للتكامل المشترك أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي:

$$BC = \alpha + Btcn + \varepsilon t$$

الجدول رقم (09): اختبار العلاقة السببية بين سعر صرف و رصيد الميزان التجاري

الفرضيات "Null-Hypothesis"	عدد المشاهدات "Obs"	Fstatistic	الاحتمال Probability
D(tcn) لا يسبب D(bc)	42	0.08506	0.9186
D(bc) يسبب D(tcn)		3.68800	0.0346

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviewse

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة من يؤثر على من؟ أي هل رصيد الميزان التجاري هو الذي يؤثر في سعر الصرف؟ أو سعر الصرف هو الذي يؤثر في رصيد الميزان التجاري؟ ومن خلال نتائج اختبار غرينجر للسببية يتضح أنه لا يمكن أن نقبل الفرضية القائلة بأن رصيد الميزان التجاري يؤثر على سعر الصرف (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.91 وهو أكبر بكثير من 0,05)، كما أننا يمكن أن نقبل فرضية أن سعر الصرف يؤثر في رصيد الميزان التجاري عند مستوى معنوية 5% .

ثالثا: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

بعد التأكد من كون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول، ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملا مشتركا، و عليه سنقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أظهر تقدير النموذج بطريقة OLS باستخدام برنامج Eviewse النتائج

$$BC = -4.48 + 1.33tcn$$

والجدول التالي يوضح معايير الأداء الخاصة بالنموذج.

الجدول رقم (10): اختبار معايير الأداء للنموذج

DW	T	F	$\overline{R^2}$	R^2	المقاييس الإحصائية
0.79	5.43	29.51	0.39	0.41	النموذج

المعالم معنوية عند 5 % α

- معامل التحديد $R^2=0.41$

هذا يعني أن التغير في رصيد الميزان التجاري يمكن تفسيره بنسبة 41% بسبب التغير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وهذا يدل على ضعف الارتباط بين المتغيرين (bc و tcn)، وأن النموذج ليست له قدرة تفسيرية عالية، حيث أن 59% تفسر من خلال التغير في عوامل أخرى خارج النموذج.

- معامل التحديد التوفقي المعدل $\bar{R}^2 = 0.39$

يفضل الإحصائيون استخدام هذا المؤشر لكون معامل التحديد مغلطاً أحياناً يزداد بزيادة المتغيرات ونجد أن معنوية الارتباط تشكل فقط نسبة 39% .

- اختبار فيشر F : (المعنوية الكلية للنموذج)

بالعودة إلى جدول فيشر F عند درجتَي الحرية $(n-k)$ و $(k-1)$ و مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ نجد : $F_{TAB} = 1.69$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_c = 29.51$ أي أن : $F_{\alpha < F_c}$ ومنه نقبل الفرض البديل أي أن المتغير المستقل سعر الصرف يؤثر رصيد الميزان التجاري، وأن لمعادلة الانحدار المقدرة معنوية إحصائية.

-اختبار ستودنت T :

ونلاحظ من خلال قيم ستودنت أن القيم المحسوبة $T_c = 5.43$ أكبر من القيم المجدولة $T_B = 2.42$ وذلك عند مستوى معنوية 5%، أي أن كل المعالم مقبولة إحصائياً. -إختبار الارتباط الذاتي الاخطاء $DW=0.79$: (DW) بالتقريب 1 هذا يعني لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

الخاتمة:

قمنا من خلال هذه الدراسة بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970-2013، حيث أظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية هي ساكنة

عند الفرق الأول بواسطة اختبار ADF و P.P، كما تم تقدير الدالة محل الدراسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS ، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وتطور رصيد الميزان التجاري ، حيث أن المتغير المستقل (TCN) يفسر زيادة رصيد الميزان التجاري بـ 41% فقط، أما النسبة الأكبر تفسرها عوامل خارجية غير مدرجة في نموذج الدراسة، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ولكن بدرجة ضعيفة وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي الجزائري، الذي يعتمد بدرجة أكبر على الصادرات من المحروقات المقيمة بالدولار الأمريكي.

- أما من الناحية الإحصائية والمعنوية الكلية للنموذج فقد أكدت مختلف الاختبارات والمقاييس الإحصائية معنوية النموذج واستقرارية المتغيرات المدروسة وعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

توصيات الدراسة:

- بما أن حوالي 98% من صادرات الجزائر هي من المحروقات تتجه معظمها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي، توصي الدراسة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافياً وعدم الاعتماد على المحروقات والمواد الأولية.
- ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية مالية وخدمية، يساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.
- بالنسبة للواردات يمكن تقليل نسبتها، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص، و تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة الإحالات والمراجع:

¹ BOUCHETA Yahia, *Etude des facteurs déterminant du taux de change du Dinar Algérien*, Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en Sciences Economiques Option: Finance, UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD TLEMCEEN, 2013-2014, p74.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 154-155-156.

³ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 127.

⁴ Bouza Chabha, *L'histoire mouvementée du taux de change du DINAR*, Bulletin d'information. N° 1+3. 1998. Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, P, 10.

5 من إعداد الباحثة، بالاعتماد على :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2003، و

WWW.IMF.ORG; STAT.DAT.ALGERIA 21/05/2009.

6 بن قدير علي، مرجع سابق، ص 145.

7 قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "عرض و مقارنة تجارب :المكسيك، تونس والسنغال" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 143.

⁸ Adouka lakhdar, *Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles E C M*, Thèse pour obtention de doctorat Es-siences en Siences Economique, Option :Gestion, Univercite de Tlemcen, 2010-2011, p134.

⁹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 156.

¹⁰ Mohamed KENNICHE, Monnaie Surévaluée, Système des prix et dévaluation en Algérie, cahier du CREAD, N° 57, 2001.

11 محمد راتول، تحولات الدينار واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص 245-246.

12 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، ص 153.

¹³ Ali BENDOB et Kamel SI MOHEMMED, L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique, El-Bahith Review ,N 14 ,2014,p18.

14 آيت يحي سميح، التعويم المدار بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 2011، 09، جامعة تبسة، الجزائر، ص 63.

15 بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 224.

16 محمود حميدات، مرجع سابق، ص 171.

17 بن بوزيان محمد و آخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة المناجمنت -جامعة تلمسان، العدد 01، 2002، ص 216.

¹⁸ International Financier Statistics, yearbook, 1999, 2001, 2002, 2003, Banque d'ALGERIE, Rapport, 2004.